تحرك عاجل

إدانة مدون والحكم عليه بالسجن 10 سنوات

بعد أكثر من 16 شهراً من الاحتجاز السابق للمحاكمة، أدين المدون الجزائري مرزوق تواتي بالسجن 10 سنوات بسبب كتابة تعليقات سلمية له على الإنترنت. وستقوم محكمة الاستئناف في بجاية بمراجعة حكم إدانتها في 21 جوان/حزيران. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

وفي 24 ماي/ أيار، أدانت المحكمة الابتدائية في بجاية المدون الجزائري **مرزوق تواتي** وحكمت عليه بالسجن لمدة 10 سنوات، وغرامة قدرها 50 ألف دينار جزائري (حوالي 430 دولاراً أمريكياً) بتهم ملفقة تستند فقط إلى تعليقاته على الإنترنت. وحُكم عليه بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح"، "والاتصال بالاستخبارات الأجنبية بهدف الإضرار بالعلاقات الدبلوماسية "، وكذلك "التحريض على التجمهر والاعتصام في الساحات العمومية". وتم إسقاط تهمة "التحريض على حمل السلاح ضد سلطة الدولة"، والتي كان من الممكن أن تحمل عقوبة الإعدام. وستراجع محكمة الاستئناف في بجاية الحكم الصادر ضده في 21 يونيو/ حزيران، والذي يمكن أن يعيد فرض عقوبة الإعدام.

منذ 22 جانفي/ كانون الثاني 2017، ومرزوق تواتي رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة وهو محتجز حالياً في سجن واد غير بولاية بجاية الشمالية. وقد اتهمته السلطات بالتحريض على العنف والتجسس بسبب تعليقاته على فيسبوك ومقابلة بالفيديو قام بتسجيلها.

وتم تمديد احتجاز مرزوق تواتي مرتين في مناسبتين لمدة أربعة أشهر، وفي 22 جانفي / كانون الثاني، انتهت فترة الاحتجاز الثانية. وظل في السجن رغم عدم إصدار قاضي التحقيق أمرا تجديد آخر منذ ذلك الحين. وقد دخل مرزوق تواتي فيما لا يقل عن سبعة إضرابات عن الطعام احتجاجًا على احتجازه المطول. ووفقاً لمحاميه، منعه حراس السجن من النوم أثناء إضرابه عن الطعام عن طريق دخولهم زنزانته عدة مرات أثناء الليل. وقد نُقل مؤخراً إلى زنزانة جديدة مكتظة بالنزلاء، حيث أُجبر على النوم على الأرض لأنه لا يوجد لديه سرير أو فراش، بعكس النزلاء الآخرين.

ومرزوق تواتي خريج جامعة وكان عاطلاً عن العمل في وقت اعتقاله. ولم يكن ينتمي إلى أي حزب أو جمعية سياسية. في عام 2015، بدأ يدير صفحة على فيسبوك، ومدونة تسمى ("الحقرة" (الظلم) **alhogra.com**) وقد تم

حجبها منذئذ، وكان يكتب في معظمها عن التطورات السياسية وحقوق الإنسان في الجزائر. وهو يعتبر سجين رأي محتجز لمجرد تعبيره عن آرائه السلمية.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الفرنسية، تتضمن النقاط التالية:

- إطلاق سراح مرزوق تواتي فوراً ودون قيد أو شرط، وضمان إسقاط حكم إدانته، لأنه سجين رأي معتقل لمجرد تعبيره عن آرائه بصورة سلمية على الإنترنت؛
- تقديم ضمانات على الفور من أن ظروف احتجازه تتماشى مع القانون الدولي؛
- تعديل التشريعات التي تجرِّم حرية التعبير والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد المحتجزين لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 27 يوليو/تموز 2018 إلى كل من:

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئاسة الجمهورية

المرادية، الجزائر العاصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم الفاكس: 18 6096 21 213+ / 95 6915 21 213+

البريد الإلكتروني: president@el-mouradia.dz

contact@mjustice.dz

وزير العدل

معالي / الطيب لوح

وزارة العدل

قصر بير خادم

الابيار 16030

الجزائر العاصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم الفاكس: 01 9217 21 213+

البريد الإلكتروني: contact@mjustice.dz

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

معالي السيدة/ فافا بن زروقي سيدي لخضر

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قاعة الشعب

شارع فرانكلين روزفلت، الجزائر العاصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رقم الفاكس: 58 99 23 21 213+

البريد الإلكتروني: contact@cncppdh-algerie.org

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

إدانة مدون والحكم عليه بالسجن 10 سنوات

معلومات إضافية

مرزوق تواتي مواطن صحفي، وصاحب مدونة Alhogra.com (الحقرة)، حيث كان يكتب تعليقات بانتظام بشأن التطورات السياسية وحقوق الإنسان على مدونته وفيسبوك. وقد وصلت المدونة إلى عدد كبير من القراء، مع أكثر من 20.000 (likes) إعجاب على فيسبوك، قبل أن تحذفها السلطات بعد اعتقاله. وتناولت أحدث تعليقاته العنف الطائفي في غرداية، والحقوق الثقافية الأمازيغية، وكذلك الانتخابات التشريعية.

وقد داهمت الشرطة منزله، وصادرت جهاز الكمبيوتر الخاص به، واعتقلته في ولاية بجاية القبائلية في 18 جانفي/كانون الثاني 2017 بعد أن نشر مقالة على فيسبوك، ومقابلة أجراها عبر الفيديو على قناته على يوتيوب، والتي لم تتضمن أي تحريض على العنف، لكنها انتقدت محاولات السلطات لقمع المعارضة.

ففي أول تعليق له، في 2 جانفي/كانون الثاني 2017، دعا سكان بجاية للاحتجاج على قانون المالية الجديد.

أما في التعليق الثاني على يوتيوب، الذي بث في 8 جانفي/ كانون الثاني 2017، فقد أجرى مقابلة مع متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية يعارض فيه اتهامات السلطات الجزائرية بأن السلطات الإسرائيلية متورطة في الاحتجاجات التي وقعت في الجزائر. وقد انتقد ذلك الاتهام المتكرر من قبل السلطات الجزائرية بأن الاضطرابات الجزائرية ضد إجراءات التقشف تتلاعب بها الحكومات الأجنبية، بما فيها إسرائيل. وفي المقابلة ذاتها، كشف الناطق باسم إسرائيل عن اتصال المسؤولين الإسرائيليين الجزائريين حتى حرب إسرائيل على غزة في عام 2000.

وقال مرزوق تواتي، خلال التحقيق معه، لقاضي التحقيق إن المقابلات التي أجراها مع الدبلوماسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين من خلفيات دينية وسياسية مختلفة كانت لأغراض التوثيق فقط لمقالاته على الإنترنت لتوعية الرأي العام.

قد قامت منظمة العفو الدولية بفحص وثائق المحكمة التي أدرجت، كـ "أدلة"، التعليقات التي نشرها تواتي قبل إغلاق حسابه على فيسبوك، وموقعه على شبكة الإنترنت، فوجدت أنها لا تنطوي على تحريض على العنف أو الدعوة إلى الكراهية

وقال صلاح دبوز، محامي مرزوق تواتي، لمنظمة العفو الدولية إن "الوقائع التي استندت إليها المحكمة الابتدائية في حكمها لا علاقة لها بالتهم الموجهة إليه".

وتعتبر منظمة العفو الدولية مرزوق تواتي سجين رأي محتجز لمجرد تعبيره عن آرائه السلمية.

لمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/algeria-blogger-facing-death-penalty-for-online-/posts

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/algeria-blogger-sentenced-to-10-years-for-online-/posts

الاسم:

النوع: ذكر